

إمكانات و مجالات التعاون بين المصارف الإسلامية

د. سمير الشاعر

أستاذ وباحث جامعي

عضو مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان

عضو لجنة المعايير الشرعية الثالثة(الأيوبي AAOIFI)

مدير التدقيق الشرعي في بيت التمويل العربي (مصرف إسلامي)

تمهيد

إن المصارف الإسلامية:

- مؤسسات حديثة الولادة في عالم الصناعة المصرفية
- غير أنها أثبتت أنها مولود قوي رغم بعض التحديات
- وفي مقدمها الصعوبات التي تواجه الصناعة عموماً
- وعلى الغيورين على المصارف الإسلامية أن يكون همهم وتركيزهم على الصناعة مترفعين عن منافسة الأقران المشروعة والتي تصب في نهايتها لصالح العميل المستفيد والعميل المستثمر.

التحديات

- أولاً: اكتساب مرضاعة الله فالصناعة المصرفية هدفها الأول طاعته عز وجل، ولتحقيق هذا علينا النجاح في الخدمة بصورتها الشرعية المبرأة من أي لبس فني، قانوني، إداري أو مالي.
- ثانياً: البيئة الاجتماعية المستهدفة تغلغلت فيها أفكار المصرفية التقليدية، وهذا تحدٍ على مستويين:
 - الأول: أنها تورث الصورة الإسلامية شبهة التقليدية سلفاً.
 - والثاني: أنها تصعب عملية الإقناع بالجديد على قاعدة "أن الإنسان عدو ما يجهل".
- ثالثاً: البيئة القانونية المتحفظة وغير المتعاونة أحياناً، إن لناحية حداثة التجربة أو لناحية عدم استفزاز القطاع المستقر.

تابع التحديات

- رابعاً: البيئة التنافسية، فجل المتاح للقطاع التقليدي محرومة منه المصارف الإسلامية ومن وجهتين:
 - الأولى: حرمة المعاملة- كسدات الخزينة وعدم وجود البديل وغيرها.
 - الثانية: ضعف التقنين وتضارب التعديلات القانونية- كتعديلات المصارف المركزية دون تعديلات وزارة المالية وقس على ذلك.
- خامساً: ارتفاع المخاطر المقبولة شرعاً والمرفوضة مصرفياً في عيون الجهات الناظمة.
- سادساً: أجهزة الرقابة الرسمية والفنية والتي لا تراعي خصوصية المصرفية الإسلامية وتحاسبها بآليات المصارف الأخرى.
- سابعاً: ارتفاع كلف التشغيل وضغط الربحية المفروضة من المالك.

مجالات التعاون

- تورث البيئة الاجتماعية الصورة الشرعية المطمئنة، وهو ما يمكن تطبيقه:
 - بتوحيد الجهود في نشر الوعي، وصياغة لغة موحدة للجمهور
 - العمل على توحيد آلياتنا في التعامل، مستفيدين من مزايا التنميط وأثاره على الجمهور
- توحيد الجهود في مخاطبة الجهات الرسمية والقانونية والناطة والرقابية يدعم الممارسة ويحقق للصناعة الكثير على الصعيد القانوني والصعيد التناfsي.
- تأهيل الكوادر مشكلة المصرفية الإسلامية الأولى، يمكن تجاوزها:
 - بتبادل الخبرات المعترف بها فيما بيننا فجмиعنا نبتغي مرضاة الله، وما هو اليوم "سر" فغداً متاح في الأسواق،
 - كما أن التبادل داخل الصناعة يقويها ويزيد اللحمة في أواصرها ويعيننا عن الاستعانة بتدريب غير منضبط بأصول الصناعة من الناحية الشرعية الأمر الذي يخفف من الهدر في كلف التدريب ويوخر تحقيق النتائج لمصارفنا.
- العمل على تمييز رمضان والمناسبات الإسلامية عموماً والعيدین خصوصاً بمناسبات احتفالية تخذها منصة لمخاطبة الجمهور.

تابع مجالات التعاون

- اختراق الأسواق بمنتجات متوافقة، نخرج بها للجمهور كأننا لسان واحد ونحتكم في المنافسة لرأي العلماء
- وهذه السياسة تحقق للمصارف الإسلامية حصة أكبر من السوق المصرفية.
- تضافر الجهود لاستحداث منتجات متوافقة مع الشريعة عبر فريق تطوير مشترك.
- الاتفاق على تأليف هيئة شرعية موحدة على صعيد الدولة تتمثل فيها المصارف الإسلامية العاملة جميعها بعضو من كل هيئة، على أن تكون الرئاسة فيها مداورة، تناقش الهموم المشتركة وتقنن العمل والفتاوی المصرفية المتداولة.
- بناء برنامج تدريب منتظم لطلبة العلم الشرعي والمشايخ بإدارة وكلفة مشتركة بين المصارف.
- بناء نظام معلومات شبيه بمركزية المخاطر، للحد من العملاء المماطلين والمتأخرين عن الدفع وخاصة المتساهلين في تعاملهم مع المصارف الإسلامية لمعرفته بصبر المصارف الإسلامية عليهم وتأخرهم في إيقاع التزام التصدق(عند البعض غرامات التأخير)، بعكس حاله مع المصارف الأخرى التي ترهقهم بالفوائد.

تابع مجالات التعاون

- تبادل النقدية فيما بينهم على نظام القرض الحسن بال نقاط تلافيًا للتعامل عبر أسواق المعادن في كثير من المواقع أو حتى تبادل أرصدة العملات المختلفة تلافيًا للعديد من عقود الصرف والتحوطات المرافقة لها.
- المشاركة في العديد من الأنشطة يخفض الكلفة ويجمع الكلمة ويوجي بالثقة للمجتمع والجمهور، ما يعكس أنفعية أكبر وأريحية أقوى في حصتنا من السوق كصناعة.
- التكامل في إطلاق مشاريع التمويل الصغيرة خدمة للدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية عبر برامج منافسة.
- تحديد طلباتنا من الجامعات لناحية مواصفات المتخرجين الأنسب للمصرفية. ختاماً: المنافع كثيرة والمجال يطول والمقام يضيق ولكن الحكمة تقول "في الاجتماع قوة" وهذه القوة نريدها للصناعة والمجتمع.